ان يكون مرفوعا وحق المفعول ان يكون منصوبا وقد يحذف الفاعل
اما للجهل بعينه او لغرض اخر فيبقى الفعل بلا فاعل فلا يمكن النطق به
على صيغته الاصلية بل لا بد من تغيير صيغته الاصلية أخر تحدث
بعد حذف الفاعل عند ارادته النطق بالفعل وهو ان تنظر الى الفعل الماضي
والفعل المضارع فتضم اول الماضي بعد ان كان مفتوحا أو اول الماضي مطلقا
واول المضارع في الثلاثي والخماسي والسداسي واما الرباعي فان اول مضموم
بعينه هو المراد بقوله من بعد ضم اول الافعال ولم يرد الناظم على الضم بقيد
قيد اخر لم يذكره ولعله وكله الى فطنة المدرس او الشارح وهو انه اذا
كان الفعل ماضيا فيجب ان يكسر الحرف الذي قبل آخره سواء كان ثلاثيا
ككتب او رباعيا كاكرم او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج وان
كان مضارعا فيجب فتح ما قبل اخره على الحكم السابق ولعل عن الحكم في المضارع
يفهم من تمثيله بقوله يكتب عهدا الوالي فان اوله وهو الياء المثناة التحتية مفتوح
وما قبل اخره وهو التاء المثناة الفوقية مفتوح ثم بعد تغيير صيغة الفعل
الاصلية الى ما ذكر ينظر الى المنصوب الذي كان مفعولا للفعل قبل تغيير
صورته فترفعه بالنيابة عن الفاعل وتعطيه جميع احكامه من وجوب
تاخيره عن الفعل واستحقاقه للاتصال به ودخول تاء التانيث في آخر الفعل
اذا كان التانيث مؤنثا وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام فتقول
في مثال الفعل الماضي سرق المتاع بضم السين للهمله وكسر الواو التي قبل
القاف ورفع المتاع بعد ان كان منصوبا عند ذكر الفاعل اذ الاصل سرق السارق
المتاع بفتح السين والراء والقاف سرق فرفع القاف عن السارق ونصب العين
المتاع ولما حذف الفاعل لغرض غير صيغة الفعل الى صيغة اخرى وناب
المفعول الذي كان منصوبا عنه الفاعل فاعطي الرفع بالنيابة واما الفعل المضارع
فقد مثل له بقوله يكتب عهد الوالي وكان الاصل يكتب الكاتب عهد الوالي بفتح الياء
وسكون الكاف وضم التاء من يكتب وفتح الكاف ونصب الدال
من عهد الوالي فلما حذف الفاعل الذي هو الكاتب بقي الفعل بلا فاعل فضمت
الياء وفتحت التاء ورفع عهد بالنيابة بعد ان كان منصوبا بالمفعولية على النظم
المبين حكم ما قبل آخر الماضي وقد بيناه ومثل ذلك ان كان الماضي رباعيا او

في صيغة صح

خماسيا

او خماسيا او سداسيا نحو اكرم عمرو وانطلق بزيد واستخرج المتاع وكذا يقال
المضارع يكرم عمرو وينطلق بزيد ويستخرج متاعه فاعرف ذلك وقس عليه
تنبيه اعلم انه ينوب عن الفاعل في هذا المحل خمسة اشياء وهي المفعول به
والمفعول المطلق وهو المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والجار والمجرور
ومتى اجتمعت كلها قدم نيابة المفعول به على سايرها ومثال ذلك قولك
ضرب الامير زيد يوم الجمعة خلف المسجد بالعصا ضربا شديدا فاذا اردت
الامير الذي هو الفاعل وجب ان تنيب عنه زيدا الذي كان مفعولا
لان نيابته بالاصالة عليك ان تنيب غيره مع وجوده وان تحذف الفاعل ولم
يبق معه الا المصدر او ظرف الزمان او ظرف المكان او الجار والمجرور وجب
انابة الموجود المنوه كضرب يضرب وصيم رمضان وجلس امام الامير وسير
بزيد وشرط الظرف اذا كان نايبا ان يكون متصرفا وهو ما استعمل في الظرفية
وغيرها وان يكون مختصا اما علية او اضافة او غيرهما وكذا يشترط في الجار
ان يكون متصرفا بان لا يلزم الجارية وجها واحدا في الاستعمال ككن ورب
وما خص بقسم او استثناء واختلف النحاة في ان هل النايب المجرور فقط او
الجار مع مجروره او الجار فقط فنقل ابو حيان في الارتشاف الاول على اتفاق
البصريين والكوفيين وجزم ابن مالك بالثاني قال ابو حيان في الارتشاف
لم يقل به احد وقال الفراء النايب الجار فقط وهنا بعيد اذ المحرف لا حظ له
في الاعراب كالفظ لا محل له ومتى اجتمعت المفاعيل الاربعة مع عدم
المفعول به فلك ان تنيب ايها شئت وذلك نحو سير بزيد فرسخين يومين
سيرا شديدا فهو هذا المثال انيب الجار والمجرور ولك ان تنيب ظرف المكان
فتقول سير بزيد فرسخان يومين سيرا شديدا ولك ان تنيب ظرف الزمان
فتقول سير بزيد فرسخين يومان سير شديد ايضا ولك ان تنيب المصدر فتقول
سير بزيد فرسخين يومين سير شديد تنبيه ثان اعلم ان هذا الحكم
الذي ذكرناه في مفعول الفعل المتعدي الى مفعول واحد واما الفعل المتعدي
الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما وهو باب ظن واخواتها فحينئذ
انابة المفعول الاول عن الفاعل وبقي المفعول الثاني منصوبا على حاله
الاول وذلك نحو ظن السعر رخيصا وجد الامير عادلا اذا كان الفعل متعديا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)